العرب في القطاع خلافات حركة القوميين مع مصر ذلك الحين ، والتي كانت تدور حول قضيتين مركزيتين هامتين هما سياسة مؤتمرات القمة العربية ، واستطرادا كل نتائجها ، وموضوع الثورة في جنوب اليمن ، حيث رفضت « الجبهة القومية » حل نفسها والاندماج مع « جبهة التحرير » التي كانت على علاقة وثيقة مع السلطات المصرية ، وبحيث تركز خلاف حركة القوميين العرب مع الحكومة المصرية في مبدأ حل التنظيم والذوبان في المنظمة التي تحظى برضى القاهرة في اليمن كما هو في فلسطين .

وفي مواجهة التصور المصري — الشقيري لحل مشكلة « الحزبية » ، كان موضوع توحيد العمل الفلسطيني يسير على قدم وساق ، فقد تشكلت في بيروت اللجنة التحضيرية للعمل الفلسطيني الموحد ، والتي كان هدفها وضع الاسس الكفيلة بوحدة العمل الفلسطيني ، وقد عقدت سلسلة من الاجتماعات وانبثقت عنها جملة قرارات ، فيما لو توبعت كان من الممكن لها أن تؤدي الى قيام صيغة علاقة جديدة بين هذه المنظمات وبين منظمة التحرير الفلسطينية ، ومن الجدير بالذكر أن هذه الاجتماعات كانت تتم باشراف منظمة التحرير الفلسطينية ، وباعتراف كافة الاطراف المشاركة على ان منظمة التحرير هي المنظمة الام ، والاطار العام الذي ستدخله المنظمات والاحزاب المختلفة .

وفي مواجهة هذه الصيغة كانت المنظمة والادارة المصرية تحاول بناء تنظيمها الشعبي في قطاع غزة . وهناك ثلاث علائم بارزة توضح كيف تمت عملية وضع الاسس ، فهنالك قرار حل الاتحاد القومي وتوريث موظفيه وبالتالي عقليته للتنظيم الشعبي ، والامر الثاني قرار المؤتمر الوطني الفلسطيني الثاني الذي نص على « الاستفادة من فعاليات اعضاء المجلس الوطني وشيوخ القبائل والعشائر » (٦٩) . والامر الثالث هو تكليف السيد ابراهيم ابو ستة ، عضو اللجنة التنفيذية في منظمة التحرير ، للاشراف على شؤون التنظيم الشعبي . وموضوع هذا التكليف لا يعكس اهتمام قيادة منظمة التحرير بموضوع التنظيم الشعبي ، بل يعكس رغبة الادارة المصرية بأن تشمل برعايتها هذه التجربة ايضا ، وتضمن سيرها ضمن التصور المصري . ومن هنا ضرورة التوقف قليلا امام تاريخ السيد ابراهيم ابو ستة ، وهو الشخص الذي أوكلت اليه المهمة . ومن اجل ذلك لا بد لنا من العودة قليلا الى الوراء .. عند حديثنا عن الثورة الدستورية ،ومحاولات المجلس التشريعي لتحقيق استقلالية اكبر لقطاع غزة عن الادارة المصرية ، لانه ، هو ، الشخص نفسه، كان عضوا في المجلس التنفيذي ، والذي قدم اطول مرافعة ضد المشروع المقترح ، واصر باسم المجلس التنفيذي على ان يحصر التنقيح في تلك المواد التي لا تغير طبيعة الحكم .. ولا تمس جوهر الدستور » (٧٠) . واصر على بقاء